

النظام الاقتصادي الرأسمالي وتطوره

خطة البحث

مقدمة

تمهيد

الباب الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي وتطوره

الفصل الأول: النظام الاقتصادي

المبحث الأول: مفهوم النظام الاقتصادي

المطلب الأول: المقياس الاقتصادية

المطلب الثاني: معرفة الأنظمة الاقتصادية

المبحث الثاني: الحياة الاقتصادية إلى غاية القرن السادس عشر

المطلب الأول: الواقع الاقتصادي

المطلب الثاني: السمات الأساسية للنشاط الاقتصادي

الفصل الثاني: النظام الرأسمالي

المبحث الأول: مفهوم النظام الرأسمالي

المطلب الأول: الجذور الفكرية للرأسمالية

المطلب الثاني: تعريف الرأسمالية و كيفية تأسيسها

المبحث الثاني: النهضة الاقتصادية و تطور النظام الرأسمالي من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين

المطلب الأول: مراحل ميلاد الرأسمالية

المطلب الثاني: التطورات الاقتصادية في القرن العشرين

الخاتمة

المراجع

قبل التطرق إلى البحث الذي نحن بصدد تقديمه والمتمثل في النظام الاقتصادي الرأسمالي وتطوره ، و حتى نستطيع الإلمام بالموضوع من جميع جوانبه يجب أن نفهم و نحلل مدلوله, وان نرجع الى بداياته الأولية من اجل تحليل و فهم عنوان البحث في حد ذاته و الذي يحوي النظام الاقتصادي و النظام الرأسمالي و ارتباطهم مع بعضهم البعض، و مدى العلاقة التي تربطهم بعضهما البعض من خلال تطورهم فكما هو معروف أن أي علم من العلوم أو أي حضارة من الحضارات أو أي دولة من الدول تمر بأحداث متقطعة خلال فترات زمنية فإذا تصفحنا الموضوع جيدا يجب علينا أن نصل إلى قضية جوهرية ألا وهى قضية النظام الاقتصادي و النظام الرأسمالي بصفة عامة وعلاقتها بالإنسان بصفة خاصة في تلبية و توفير حاجياته سواء كانت مادية أو معنوية فإذا درسنا التاريخ جيدا نجد أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي كان نتيجة لتطور الأحداث الاقتصادية التي تعتبر أساس التقدم العام للبشرية و المجتمعات و محور كل تفسير للوضع التاريخية لهذه المجتمعات , حيث أن الحياة الاقتصادية كانت قبل القرن السادس عشر أي قبل ميلاد الرأسمالية ضيقة ترتبط بالإطار العائلي أو المحلي و كان الإنسان مجبرا علي تلبية حاجاته المتنوعة سواء كانت مادية مثل المواد الغذائية أو النفسية مثل الثقافة او فيزيولوجية مثل النوم لان المجتمعات القديمة كانت مغلقة على نفسها فكانت العائلة تقوم بإنتاج كل ما تحتاج إليه من حاجيات خاصة بها حيث أنها لم تكن مضطرة لطلبها مواد و خدمات من أفراد خارج إطارها إضافة إلى ذلك فالحركة والديناميكية التي أدت إلى اتساع التجارة بفضل الاكتشافات و الاختراعات وكذا بزوغ تفكير جديد و متفتح كان رائد للتطور البشري حيث تعتبر الفترة ما بين القرن السابع عشر و القرن التاسع عشر أساسية لوضع أسس النهضة البشرية التي نعرفها اليوم في القرن العشرين و الذي يعتبر إطارا تاريخيا لتقدم اقتصادي رأسمالي لم تعرفه الإنسانية قط في مجموع القرون الأخرى أدى هذا إلى تطورات اقتصادية أدت هي الأخرى إلى ظهور أنظمة اقتصادية جديدة فبعد أن كان الاقتصاد مغلقا أو محدودا في اطار عائلي او قبلي أو خاضعا لعلاقات إقطاعية أصبح اقتصادا متفتحا تفوده المصالح الفردية في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي .

وقد تطرقت في بحثي هذا إلى مقدمة تم تمهيد ثم تناولت في الباب الأول فصلين تطرقت في الفصل الأول إلى النظام الاقتصادي في مبحثين الأول تناولت فيه مفهوم النظام الاقتصادي وذلك في مطلبين ، والثاني تناولت في الحياة الاقتصادية إلى غاية القرن السادس عشر وذلك في مطلبين والقسم الثاني تناولت فيه النظام الرأسمالي في مبحثين الأول تناولت فيه مفهوم النظام الرأسمالي في مطلبين والثاني النهضة الاقتصادية وتطور النظام الرأسمالي من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين وهذا في مطلبين.

من خلال المنطلقات التي قدمت وخاصة فيما يخص تطور الأحداث الاقتصادية قبل ظهور الاقتصاد الرأسمالي ومن خلال وقوفنا ولو بسرعة على هاته المجريات فهي تعتبر شيء ضروري بالنسبة للبحث الذي نريد أن نفسر من خلاله مضمون هذا التطور يجب أن نحدد ما ذا نريد أن نصل إليه من خلال تحديد إشكالية البحث أو السؤال الذي نريد أن نطرحه حتى نستطيع أن نصل إلى الهدف المسطر من أين نبدأ وإلى أين نصل فإذا أردنا أن نحلل عنوان البحث هذا إلى التساؤل المطروح ما الفائدة من دراسة النظام الاقتصادي وما علاقته بالنظام الرأسمالي وما مميزاته وهل كان النظام الرأسمالي سببا في تطوير النظام الاقتصادي.

وما سأطرق إليه الآن هو عبارة عن حقائق تاريخية وجب علينا نقلها صدق ودقة لتصل إليكم كاملة غير ناقصة أو مشوهة وذلك حفاظا على الأمانة العلمية.

الباب الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي و تطوره

القسم الأول: النظام الاقتصادي

المبحث الأول : مفهوم النظام الاقتصادي

مفهوم النظام الاقتصادي: حتى نصل إلى مفهوم النظام الاقتصادي يجب أن نحله من خلال ما حدده الاقتصاديون حيث يرون بان الأنظمة الاقتصادية سواء في الأزمنة الغابرة أو الحالية تحدد من خلال بعض المقاييس.

المطلب الأول: المقاييس الاقتصادية

فالمؤلفون يفرقون بين الأنظمة الاقتصادية على مقاييس سوسولوجية أو تاريخية أو اقتصادية.

1. المقاييس السوسولوجية :

حسب ما قدمه العالم الاجتماعي الفرنسي كورفيتش في كتابه المحددات الاجتماعية و الحرية البشرية تقسيم الأنظمة الاقتصادية على

أساس عوامل سوسولوجية محضة أهمها سلم المعتقدات الاجتماعية حيث يقسم كورفيتش المجتمعات إلى قسمين أ - المجتمعات العتيقة التي تضم أربع أنظمة هي:

*النظام القبلي الحلقى استراليا قديما و هنود أمريكا الجنوبية.

*النظام القبلي المتداخل في المجتمعات مختلفة حلقيه أو طائفية او عائلية ماليزيا .

*النظام القبلي المنظم في إطار عسكري أو عائلي أو حلقي أمريكا الشمالية قديما.

*النظام القبلي الحلقى الذي يصل إلى تجسيم الدولة الملكية إفريقيا السوداء.

ب - المجتمعات الحضارية :ومنها مجتمعات قديمة تضمنها التاريخ وتسمى بالمجتمعات التاريخية و مجتمعات معاصرة .

*الأنظمة التاريخية :

الأنظمة الأبوية و الأنظمة الإقطاعية و الأنظمة الإمبراطورية و الأنظمة الاستبدادية المتنورة و النظام الديمقراطي الليبرالي.

*الأنظمة المعاصرة :

و هي النظام الأمريكي المتقدم الولايات المتحدة و النظام الفاشستي ألمانيا النازية ايطاليا الفاشية و النظام الموجه الجماعي الاتحاد السوفيتي و النظام الموجه جزئيا السويد.

بالإضافة إلى التقسيم الذي قامت به سورانهي أنكر أمريكي الذي فرق بين الأنظمة الاقتصادية التي تهيمن على شكلها عوامل اقتصادية - الإقطاع، الرأسمالية، الاشتراكية - والأنظمة الاقتصادية التي تهيمن على شكلها عوامل غير اقتصادية - دينية، عنصرية ، عائلية .. الخ.

2.المقاييس الاقتصادية:

كثير من الاقتصاديين يعتبرون إن أساس التقسيم بين الأنظمة يتعلق بمقاييس اقتصادية صرفة وحسب تحليل ماركس فان الأنظمة الاقتصادية ما هي إلا بنية فوقية تتولد عن المستوى التقني لوسائل الإنتاج فالمحراث أنتج

نظام الإقطاع و الآلة البخارية أنتجت النظام الرأسمالي و يتجسم النظام في نوعين ملكية عوامل الإنتاج و مصدر التحكم فيها. حيث يرى جان لومي الاقتصادي الفرنسي انه ينطلق من تقسيمات الأنظمة انطلاقا من البواعث الاقتصادية للأفراد و الجماعات و يمكن تلخيص تقسيمه في مايلي:

- الاقتصاد الزراعي الحرفي وهو النظام المغلق الذي لا يعرف توزيع العمل .
 - الاقتصاد الزراعي الحرفي الذي يكون أول خطوة لتوزيع العمل بين الفلاح و الحرفي.
 - الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على إشباع الرغبات الفردية .
 - الاقتصاد الاشتراكي الذي يستهدف الاستجابة للحاجيات الجماعية.
- كما يرى أندري مارشال وهو اقتصادي فرنسي أن المنظومة الاقتصادية تنقسم إلى قسمين:

أ - الأنظمة التاريخية أو الأنظمة العتيقة وتضم:

1.النظام الاقتصادي الإقطاعي

2.النظام الاقتصادي الحرفي.

ب - الأنظمة الاقتصادية المعاصرة و تضم:

1.نظام اقتصادي رأسمالي .

2.نظام الاقتصاد الجماعي المنهجي.

ج - الأنظمة المرحلية و تضم:

1.النظام الطوائفي في القرون الوسطى

2.النظام الطوائفي المعاصر للاقتصاد النازي او الفاشستي .

د - الأنظمة الجزئية أي التي لا تطبق إلا جزئيا داخل البلاد:النظام التعاوني .

فدراسة هذه الأنظمة كما يراها أندري مارشال تكون من خلال ثلاث بنيات وهم : البنية التأسيسية و الاجتماعية و البنية الاقتصادية و التقنية و البنية النفسية و الذهنية.

فقد اهتم فرنسوا بيرو بمقاييس النظام الاقتصادي ليستعملها كأداة لتعريف النظام فهو يعتبر أن كل نظام اقتصادي يحتوي على ثلاث عناصر :

العنصر الأول: وهو عنصر ذهني مرتبط بمجموع الدوافع و البواعث التي ينطلق منها الأفراد و الجماعات أثناء تصرفهم اليومي على الصعيد الاقتصادي .

العنصر الثاني: وهو عنصر شكلي يضمه بيرو كل الظواهر القانونية و الاجتماعية و التأسيسية التي تكون إطار للنشاط الاقتصادي والعلاقات بين كل المساهمين في هذا النشاط وتعتبر نوعية الملكية أهم ظاهرة من هذه الظواهر.

العنصر الثالث: وهو العنصر المادي أي المتعلق بالمستوى التقني لوسائل الإنتاج المستعملة من طرف المنتجين أي بنوعية الآلات و المعدات ومدى تقدمها.

المطلب الثاني: معرفة الأنظمة الاقتصادية - أمثلة ملموسة-

حتى نصل إلى معرفة هذه الأنظمة سواء كانت عامة أو جزئية أي متعلقة بمجموع الاقتصاد الوطني أو بجزء منه فالأنظمة الاقتصادية تنقسم إلى قسمين على أساس العنصر الذهني.

•أنظمة تفر بالجمود الاقتصادي وبسكون الأوضاع بحيث لم تكن أبدا إطارا لتقدم المجتمعات وهي أنظمة

عتيقة في محتواها قد لا تعتبر
اقتصادية .

• أنظمة مكنت من التقدم المادي للبشرية لان دوافع النشاط فيها دوافع حركية تهدف إلى تغيير الأوضاع و
تحسين المستوى المادي و
المعنوي للأفراد و الجماعات.

1. الأنظمة الأقتصادية أو الأنظمة العتيقة:

كما هو معروف أن كل الدول المتقدمة قبل الثورة الصناعية عرفت أنظمة اقتصادية غير صالحة مثل النظام
العائلي و النظام الاقتصادي و النظام الحرفي.

*** النظام العائلي:** كان يبحث في إشباع رغباتهم الحياتية الضرورية فكانوا يتعاطون الصيد و تربية المواشي
و أحيانا الفلاحة و كل ما يتعلق بالعائلة ومواجهة الطبيعة أما العناصر القانونية هو عدم وجود ملكيات خاصة
وانحصرت هذه الملكية في قطعان الحيوانات الأليفة من طرف الأب إضافة إلى استعمال معدات عتيقة للصيد و
بسيطة.

*** النظام الإقطاعي:** ساد هذا النظام في العالم الأوربي في القرون الوسطى وهو كان يدافع الاكتفاء الذاتي أي
أن هدفه من النشاط الاقتصادي هو الاستجابة لأبسط الحاجيات وأكثرها ضرورية لكل الأفراد الذين يعيشون
داخل إقطاعية النبيل فهو لا يؤدي إلى مبادلات تجارية بين الأفراد و الأقاليم نظرا لانغلاق الإقطاعية في دائرة
الإنتاج الذاتي وهو يتسم بامتلاك النبيل لوسائل الإنتاج أي الأرض و بسلطته المطلقة على العبيد و الاقنان
فصاحب الإقطاعية يوزع الأرض و الأشغال و يفرض أساليب العمل كما يستعمل وسائل إنتاجية مثل المحراث
و أساليب السقي القديمة .

*** النظام القبلي:** يوجد هذا النظام في كثير من الدول المتخلفة فالهدف من النشاط الاقتصادي في إطار القبيلة
هو الاستجابة للحاجيات الأساسية لأفراد القبيلة و حمايتهم من كل تدخل من طرف القبائل الأخرى فالعامل
الاقتصاد عاملا ثانويا لاعتماد القبيلة على العصبية القبلية التي تعتمد على عناصر اجتماعية او دينية فالأسس
القانونية و الاجتماعية لهذا النظام تعتمد على الملكية الجماعية للأرض و ماء السقي ووسائل الإنتاج وهذا على
أساس الخضوع لقرارات القبيلة أو التقاليد وهم يستعملون وسائل إنتاجية قديمة .

*** النظام الحرفي :** عرفت المدن الأوربية في القرون الوسطى اقتصادا حرفيا وهو مرحلة تربط بين
الاقتصاد المغلق ووضعية الاقتصاد الرأسمالي وهذا النظام الحرفي يهدف إلى الحصول على أرباح محدودة
لمواجهة الرغبات الضرورية والعادية من أجل إعالة عائلته إعالة مقبولة اجتماعيا و هذا النظام يعتمد من
الناحية الاجتماعية و القانونية على أساسين اثنين:

1/ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (هم أحرار يملكون رؤوس أموالهم).
2/ خضوع كل الحرفيين إلى قوانين غير مكتوبة نابعة من التقاليد إما من الناحية التقنية فهو لا يعرف إلا
المعدات اليدوية الصغيرة.

2. الأنظمة الاقتصادية الحديثة:

يعاصرنا اليوم نظامان اقتصاديان كبيران هما الرأسمالي و الاشتراكي وهم يكونان إطارا تأسيسيا للنشاط
الاقتصادي في الدول المتقدمة او التي تتقدم اقتصاديا و بجانب هذين النظامين عرف العالم أنظمة هامشية
تنحصر في حدود معينة من الزمان و المكان مثل النظام الطوائفي و النظام التعاوني .

*** النظام الرأسمالي :** يهدف هذا النظام إلى الحصول على أكبر دخل ممكن فالمصلحة الخاصة تلعب دورا
المحرك الأساسي للتصرفات الاقتصادية وهو يعتمد من الناحية القانونية على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و

على مبدأ حرية الفرد في استعمال ملكيته كيف يشاء حيث أن المنتجون في النظام الرأسمالي يستعملون وسائل تقنية متقدمة.

***النظام الاشتراكي:** فهو النظام الجماعي ظهر في الاتحاد السوفيتي بعد الثورة ثم اتسع بعد ذلك إلى دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية وبعض دول العالم وهو يهدف إلى القضاء على استغلال الإنسان للإنسان و ذلك بإزالة وسائل الإنتاج من يد الفرد و كذا يهدف إلى تحقيق الرخاء المادي للمجتمع و قاعدته القانونية تتلخص في الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج من خلال تحكم الدولة و ذلك عن طريق التخطيط الوطني الموجه و كذا فقدان الأفراد حق المبادرة وهو يعتمد على تقنية متقدمة.

النظامين الهامشييين : النظام الطوائفي و النظام التعاوني .

● **النظام الطوائفي :** يعتمد على تنظيمات مهنية تسمى بالطوائف تضم كل العاملين في المهنة أي تجمع بين رأس المال و بين العمل و قد طبق في بعض الدول و في مراحل تاريخية معينة يعتبر أهم طابع لها خضوع البلاد لسيطرة ديكتاتورية قاسية مثل النظام النازي و الفاشستي ... الخ وهذه الأنظمة انطلقت نتيجة الأزمات التي عرفتها الدول الرأسمالية بين الحربين.

وهذا النظام هدفه هو خلق انسجام بين الطبقات التي تكون المجتمع وجمع رأس المال والعمل في حركة واحدة قصد رفع المستوى الاقتصادي لكل العناصر التي تكون المجتمع وهو يعتمد من الناحية القانونية على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج على أساس

خضوع الملكية لقوانين والمواثيق التي تضعها الطوائف والتنظيمات من خلال توجيهات الدولة وكان يعتمد على تقنية متقدمة لأنه يبني على أساس النظام الرأسمالي ولأنه يهدف إلى التقدم المادي للسكان.

● **النظام التعاوني :** هو نظام هامشي لان تطبيقه تطبيق جزئي فقط ولأنه يتعايش مع أنظمة أساسية (نظام الرأسمالي والاشتراكي) فالقطاع التعاوني بالنظام الرأسمالي يظهر من خلال مشاركة المنتجين أو المستهلكين في عملية الإنتاج أو في عملية الاستهلاك أي أن المنتجون يوزعون أرباحهم حسب قيمة العمل و المستهلكون يشتركون في عمليات الشراء قصد التوصل إلى أقل الأسعار وهنا يصبح القطاع خاضع إلى عوامل الرأسمالية وتأثير السوق. أما القطاع التعاوني في النظام الاشتراكي فهو يتعلق بالفلاحة خاصة في تجميع الفلاحين للإنتاج على أساس حق الملكية الجماعية ولهم حق التصرف وهو يتأثر في النظام الاشتراكي بقرارات التصميم وبتوجيهات الدولة.

فمفهوم النظم الاقتصادي مفيد في الدراسات الاقتصادية لأنه يساعد على تجديد إطار النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني: الحياة الاقتصادية إلى غاية القرن السادس عشر

إذا حاولنا تتبع تطور الفكر الاقتصادي نجده كان نتيجة لتطور الأحداث الاقتصادية فكما هو معروف إن الأحداث كانت جامدة لمدة قرون ،حيث أن التقدم البشري لم يتسم بالسرعة إلا في القرنين الأخيرين وحتى نكون عمليين أكثر وبدقة ومن أجل متابعة خطوات التطور يجب أن نركز على الدول التي عرفت التقدم وخاصة التطور الاقتصادي.

فإذا رجعنا إلى الوراء نجد أن الحياة الاقتصادية كانت قبل القرن السادس عشر أي قبل ميلاد الاقتصاد الرأسمالي ضيقة ترتبط بالإطار العائلي أو المحلي ولم يكن الفكر الاقتصادي له وجود مستقل كانت انطباعات تتعلق بالواقع التي وجدت في المجتمع في تلك الأزمنة لا شأن لها بالتحليل العلمي بل كانت معلومات خاصة بما كان يجري في الحياة الاقتصادية للمجتمع في ذلك الزمان ومع اتساع التجارة بفضل الاكتشافات والاختراعات وكذلك بزوغ تفكير جديد ومتفتح كان رائدا للتطور البشري حيث سايرت هذه التطورات التاريخية تحولا في مركز الانطلاق الاقتصادي أي المركز الذي تنطلق منه كل المبادرات والذي يعتبر أساس التقدم المادي حيث أن هذا الأخير إلى غاية القرن السادس عشر وطوال التاريخ القديم والقرون الوسطى وعصر النهضة مستقرا في البحر الأبيض بين شرقه وغربه ثم انتقل إلى أوروبا خاصة إنجلترا التي لعبت دور القيادة الاقتصادية مدة قرنين ومع ظهور قواعد اقتصادية خارج أوروبا خاصة الولايات المتحدة والتي أصبحت مركز الإشعاع الاقتصادي.

فهذه التطورات الاقتصادية أدت إلى ظهور أنظمة اقتصادية جديدة فبعدها كان الاقتصاد مغلقا أو محدودا أو خاضعا لعلاقات إقطاعية أصبح اقتصادا متفتحا تقوده المصالح الفردية في إطار النظام الرأسمالي.

المطلب الأول: الواقع الاقتصادي

كانت الحياة الاقتصادية في العصر البدائي تربط بين الإنسان والطبيعة بصفة مباشرة حيث اعتمد الإنسان على صيد الحيوانات والمنتجات التي توجد في الطبيعة ثم قام بتربية الحيوانات الأليفة واستطاع أن يخترع وسائل إنتاج مكنته من فلاحه الأرض ثم تجمع الناس وشكلوا العائلة التي أصبحت الخلية الأساسية للحياة الاقتصادية واتسم هذا النشاط في مراحل التاريخ القديمبتمركزه في العائلة التي يقوم أعضاؤها بإنتاج كل الحاجيات ويستهلكون كل ما ينتجون فليس هناك أسواق ولا نقود ثم بدأت المبادلات بين الأفراد على أساس المقايضة وكانت هذه المبادلات الاقتصادية داخل العائلة خاضعة لأوامر الأب الذي يتحكم في الأفراد وهذا ما عرف بنظام العائلة الأبوية حيث اتسع هذا النظام نتيجة لانتشار الرق في اليونان وفي الإمبراطورية الرومانية و اعتبر العبيد جزء لا يتجزأ من بنية العائلة على أساس تبعيتهم المطلقة لمالكهم وأدى انتشار الرق بعد الإمبراطورية الرومانية إلى تدعيم النظام الإقطاعي الذي ساد أوروبا في القرون الوسطى وكان السيد هو صاحب المبادرة الاقتصادية من خلال الجماعات الذين يعيشون حول إقطاعيته مرتبطين بالأرض يقومون بزراعتها نقابل قسط من الإنتاج يسلمونه للسيد الذي يتعهد بحمايتهم من غزوات قوات مجاورة فهم يعملون بدون مقابل فهذه العلاقة بنية على العبودية والتبعية المطلقة وكان الهدف من النشاط الاقتصادي هو الاستجابة للحاجيات الأكثر ضرورة لسكان المدينة ثم عرفت المدن الصغيرة التي ظهرت في القرن العاشر والحادي عشر اقتصادا حرفيا له قوانين وأعراف خاصة ويعتمد على ملكية وسائل الإنتاج لكن حدوده كانت ضيقة.

أما العالم العربي كان يعرف إلى غاية القرن الحادي عشر حياة بدوية وتعتبر العائلة خليتها الاقتصادية وقد لعبت البحار خاصة البحر الأبيض المتوسط دورا كبيرا في اتساع رقعة النشاط الاقتصادي وعلاقة الشعوب في ما بينها كما سهلت هيمنة الأنظمة السياسية وقد كان شرق البحر الأبيض المتوسط مركز الانطلاقة والهيمنة حيث أن المصريين الفراعنة سيطروا عليه سيطرة مطلقة وجاء الفينيقيون ليؤسسوا عبر كل البلدان المتاخمة

للبحر موانئ ومدن لعبت دورا مهما في الربط بين شرق البحر وغربه وبين إفريقيا واسيا وأوروبا وظهرت مدن مثل قرطاجنة و طنجة ثم جاءت الحضارة الإغريقية لتوطد وحدة البحر ثم السيطرة الرومانية التي جعلته نهرا ينساب بين أقاليمها.

ولكن ظهور الديانات المسيحية والإسلامية مكنت من الوحدة الدينية التي افترضت وجودها مع إنشاء الطرق التجارية بين مختلف البلدان وقد أدت الحروب الصليبية إلى إمكانية الزيادة في التيارات التجارية بين الغرب والشرق كما عرفت المدن الإيطالية مثل البندقية وأدى النمو من خلال البحرية التجارية الإيطالية إلى اتساع المبادلات بالنسبة لبعض السلع مثل التوابل والحريز مع الشرق العربي وبدأت تظهر في أوروبا الأسواق الموسمية عبر أقاليم الزاس والفلاند تباع فيها السلع التي تصدر عن المدن الإيطالية الساحلية ثم تمكن الاسرائليون من تحمل النشاط التجاري خاصة في أوروبا لأنهم كانوا يعيشون على هامش التنظيمات الإقطاعية المتعلقة وكانوا ينتقلون بسرعة عبر الأقاليم والبلدان هروبا من كل قمع عنصري ولقد عرفوا في هذه الفترة "حاملي التقدم" لأنهم كانوا يكونون العنصر الوحيد الذي يقدم على كل أشكال التجارة.

ولقد جاء مطلع القرن السادس عشر ليبدل الاتجاه الاقتصادي في العالم واضطلع المحيط الأطلسي بالدور الأساسي في المبادلات الاقتصادية من خلال الأحداث التاريخية للتحويلات الكبرى التي أثرت على مجرى التاريخ فصعود القوات البرتغالية التي شيدت بحرية قوية وغزت عدة مناطق في إفريقيا وأسس موانئ فيها ثم اكتشفت طرق بحرية وخاصة طريق رأس الرجاء الصالح إضافة إلى اكتشاف فسكو ديكاما البرتغالي سنة 1498 بمساعدة بحارة عرب واثر كبير في بلوغ البرتغاليين الهند بعدما هزمت القوات العربية في البحر الأحمر واستولوا على الطريق الإستراتيجية التي تربط أوروبا باسيا وكان ذلك انطلاقا للامبريالية الأوروبية في إفريقيا واسيا.

بيد أن اكتشاف أمريكا من طرف كريستوف كولومبس سنة 1492 ذلك الاكتشاف الذي فتح آفاق أخرى ومهد الطريق نحو انتقال الحضارة الأوروبية إلى هذه القارة الجديدة وغير مجرى التيارات التجارية.

المطلب الثاني: السمات الأساسية للنشاط الاقتصادي

إن دراستنا للأوضاع الاقتصادية قبل بزوغ النظام الرأسمالي في القرن السادس عشر يجب علينا القيام ببعض الملاحظات المتعلقة بالمعطيات الأساسية التي كانت تطبع هذه المرحلة التاريخية.

1. الخلية الأساسية للحياة الاقتصادية هي العائلة وباعتبار انها تعيش في حلقة مغلقة على نفسها ثم انتقلت بعد ذلك إلى الإقطاعي السيد بأوروبا أما في العالم العربي فكانت العصبية القبلية أساس التنظيم الاجتماعي ثم ظهرت المدن السياحية والأسواق الموسمية بزوغ الاقتصاد البلدي إلى جانب الاقتصاد القروي بأوروبا إلى تقلص دور الإقطاع إلى دور التجار.

2. لعبت الديانات السماوية دورا أساسيا في تطوير الأحداث الاقتصادية بالعالم حيث صهرت الحضارات وتزايدت التيارات التجارية وأدت الحروب الصليبية إلى ربط الصلات بين المشرق العربي وبنيت أسس نهضتها إضافة إلى ذلك لعب الاسرائليون دور القيادة الاقتصادية لأنهم انصرفوا إلى التجارة والمبادلات بكامل حرية.

3. إن الإنتاج سواء في مراحل التاريخ القديم أو القرون الوسطى اعتمد على وسائل بدائية من الناحية التقنية ثم صنع المحراث وبعض الأدوات اليدوية حيث أن الحضارة العربية قبل القرن العاشر كانت مصدر كل تطور تقني وعلمي سواء في الفلاحة أو في الرياضيات أو الطب ولكنه لم يدخل مرحلة التطبيق فالتراجع التاريخي هو الذي حال دون تطبيق كل الاختراعات.

4. إن المبادلات التجارية بين شعوب المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط هذا لا يعني أن المبادلات كان لها دور

كبير في الفترات التاريخية فأهميتها كانت نسبية وليس هناك مجال للمقارنة بينها وبين ما سيعرفه العالم ابتداء من القرن التاسع عشر بحيث أن ميلاد المدن كان إعلان بالنهضة التاريخية التي عرفتها أوروبا.

5. إن دوافع النشاط الاقتصادي دوافع اجتماعية أي ليس السعي وراء مصلحة شخصية وفردية إذن ان الفرد لم يكن محور الاختيارات بالعكس كانت الجماعة هي الهدف فالأب كان مسؤولاً عن العائلة والسيد كان مهتماً بكل من يعيش داخل إقطاعيته ولم يكن الربح ولا الثروة من المنطلقات التي يسعى الإنسان إلى الاستجابة لها فكان الركود والجمود من سمات المجتمع المغلق وان التغيير الذي طرأ على الأوضاع الاقتصادية عند مطلع النظام الرأسمالي في القرن السادس عشر تغير لا يمس فقط أسس العلاقة المادية بين الأفراد بل يرتبط كذلك بالذهنيات والأفكار.

الفصل الثاني: النظام الرأسمالي المبحث الأول: مفهوم النظام الرأسمالي

من المعروف أن النظام الرأسمالي اشتد ساعده في القرن التاسع عشر من خلال انتصار البورجوازية الأوروبية على الأنظمة الإقطاعية المستندة على الكنيسة واستولت على السلطة السياسية في اغلب البلاد الأوروبية وهذه الأخيرة فسحت لهم المجال لانطلاق النظام الرأسمالي وتطوره لان الصناعة التي تقوم على الإنتاج الآلي الضخم لا تعمل بكفاءة تحت نظام سياسي مثل الملكية المطلقة أو تحت نظام إقطاعي فكان القرن التاسع عشر عصر تنمية رأسمالية عصر ثورة ديمقراطية ليبرالية تسعى لتخرج العالم كله من التخلف الاجتماعي ومن خلال هذا المنطلق أصبح العالم كله مؤهلاً للتوحد في اطر نظام اقتصادي شامل ومتقدم على الأنظمة السابقة فكان للرأسمالية فضلاً في تفجير ثورة علمية قادتها بفضل الجامعات بعد تخلصها من قبضة الكنيسة فكان التعبير الحي عن الطموحات وأمانى تلك المرحلة.

المطلب الأول: الجذور الفكرية للرأسمالية

فهي في الأصل قامت على شيء من فلسفة الرومان القديمة وقد ظهر جلياً من خلال امتلاكها القوة وبسط النفوذ والسيطرة حيث أنها تطورت منتقلة من الإقطاع إلى البرجوازية إلى الرأسمالية فاكتملت أفكار ومبادئ مختلفة تصب في تيار التوجه نحو تعزيز الملكية الفردية والحرية بيد ان هذه الأخيرة ناهضة الدين وتمردت على سلطان الكنيسة أولاً وعلى كل قانون أخلاقي لأنها يهتما تحقيق المنفعة الخاصة إضافة إلى ذلك إن الأفكار والآراء التي تولدت نتيجة للثورة الصناعية في أوروبا دوراً بارزاً في تحديد ملامح الرأسمالية.

المطلب الثاني: تعريف الرأسمالية و كيفية تأسيسها

ا- تعريف الرأسمالية: هي نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها.

ب- كيف تأسست الرأسمالية: إن أوروبا كانت محكومة بنظام الإمبراطورية الرومانية التي ورثها النظام الإقطاعي فظهور الطبقة البرجوازية ما بين القرن الرابع عشر والسادس عشر بعد مرحلة الإقطاع أدى إلى ظهور الرأسمالية ولكن بشكل متدرج منذ بداية القرن السادس عشر فظهرت أولاً الدعوة إلى الحرية وكذا إنشاء القوميات اللادينية وتقليص ظل البابا الروحي وظهر المذهب الكلاسيكي (ادم سميث 1790/1723) فهي تبحث عن الربح بشتى الطرق والأساليب إلا ما تمنعه الدولة لضرر عام مثل المخدرات وتقوم على تقديس الملكية الفردية من خلال استغلال القدرات و زيادة الثروة وحمايتها وعدم الاعتداء عليها ونوفر القوانين لها مع عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام إضافة إلى المزاحمة والمنافسة في الأسواق وحرية الأسعار وفق متطلبات العرض والطلب وتبحث عن اعتماد قانون السعر المنخفض في سبيل ترويج البضاعة وبيعها.

المبحث الثاني: النهضة الاقتصادية و تطور النظام الرأسمالي من القرن السادس عشر الى القرن العشرين

عرف الاقتصاد الأوربي تطورا كبيرا ابتداء من القرن السادس عشر وصاحب هذا التقدم هو ميلاد نظام جديد وتطوره ألا وهو الرأسمالية ولقد مر هذا النظام بثلاث مراحل أساسية مرحلة الرأسمالية التجارية ثم الصناعية ثم المالية.

المطلب الأول: مراحل ميلاد الرأسمالية

1- المرحلة الأولى: ميلاد الرأسمالية التجارية: كما هو معروف أن التاجر كان العنصر الأساسي في الحياة الاقتصادية بعد أن توطد وجود المدن داخل الدول الأوربية وأصبحت الطبقة البرجوازية تشكل قوة الاجتماعية ولقد مكنت بعض المعطيات الأساسية من رسم الواقع الأوربي في القرن السادس عشر والسابع عشر.

1. اتساع رقعة العالم: ان الاكتشافات وخاصة اكتشاف الطريق البحري نحو الهند عن طريق منعطف رأس الرجاء الصالح واكتشاف أمريكا اللذين مهدا السبيل نحو تطور تيارات تجارية وانفتاح أسواق ومجالات أمام الشركات التجارية الأوربية أدى هذا إلى دخول مرحلة المبادلات التجارية الواسعة واستولت الدول الأوربية على البلدان الإفريقية والآسيوية والأمريكية فاستعمرت البرتغال عدة مناطق في شواطئ إفريقيا والهند وإسبانيا استولت على العالم الجديد وهولندا على جزر جاوا وماليزيا وعملت بريطانيا على الاستيلاء على المستعمرات الفرنسية والبرتغالية في أمريكا والهولندية بآسيا.

2. الثورة النقدية: كانت نتيجة تدفق الذهب الذي اكتشف في أمريكا والمكسيك والبيرو طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر وارتفاعه الكبير في الأسعار واغتناء الطبقة البرجوازية الصاعدة والذي مكن من تمويل عدة مشاريع تجارية وصناعية

أدى هذا السيل التضخمي في الوقت الذي كانت للحياة الاقتصادية في العالم العربي شرقه وغربه تتسم بتزايد الانكماش بعد ان نصبت مصادر الذهب الإفريقي وتوقفت مسيرة القوافل التجارية.

3. ميلاد الأمم والدول العصرية: ان التحولات الكبرى التي عرفتها أوربا في القرن السادس عشر أدى أي ميلاد الأمم بالمفهوم العصري من خلال شعورها بوحدتها وكيانها وبالتضامن الذي يجمع سكانها وأقاليمها وظهور الأمة في وقت تدعم فيه الملكية والسلطة المركزية التي أسكنت تحديات الإقطاعيين المحليين واعتمدت على الطبقة البرجوازية الحديثة العهد بالوجود ومن هنا أصبح الملك يجسد المصلحة العامة وظهرت قوته الاقتصادية في توحيدة النقود وبرفع الضرائب وإنشاء المشاريع الفلاحية والصناعية والتجارية وكذا قيامه بالحروب الخارجية والبحث عن أسواق ومستعمرات فميلاد الأمة يعتبر من الناحية الاقتصادية حدثا كبيرا لأنه اخرج الأقاليم من عزلتها وأزال الحدود فادى ذلك إلى اتساع رقعة الأسواق الوطنية و الانفتاح الاجتماعي في حين أن دول العالم العربي لم تعرف هذه الظاهرة الشيء الذي حرّمها من التنمية وبقائها خاضعة للبنية القبلية القروية والعصبيات الضيقة .

4. تراكم الأموال في يد التجار الكبار الصيرافة: هذه الظاهرة لم تكن معروفة قبل ذلك إذ كان المنتج يعيش في إطار ضيق وكان السيد الإقطاعي أو المؤسسات الدينية الذي استطاع ان يملك بعض الثروة التي استعملت في بناء القصور والكنائس فلما كثرت الأرباح في يد التجار و اتسع نشاطهم اقبلوا على جمع الأموال واستعمالها في الاستثمارات وإنشاء المشاريع وصناعة السفن وتأسيس الشركات.

5. الثورة الفكرية وتغير الذهنيات: انطلاقا من الثورة الدينية التي دشنها لوثر 1517 ودعمها كلّفان والتي تمثلت

في التيار المسيحي البروتستانتي اثر كبير على تغير الذهنيات بأوربا وعلى ميلاد الفكر الاقتصادي المعاصر حيث ان التفكير السائد في أوربا استسلاميا لا يسعى عن البحث عن جمع الأرباح بقدر ما يسعى إلى نوع من الاكتفائية لان سعادته الحقيقة لا موضع لها في العالم الدنيوي فجاء التيار البروتستانتي ليعبر هذا التفكير وجعل من الثروة والأرباح علامة الرضا واللفظ الإلهي وجعل العمل مقدسا من الناحية الدينية ولقد كانت لرسالة كالفان سنة 1536 التي أقرت حق الإثراء وحللت من الوجهة الدينية معدل الفائدة واستعمال رأس المال وقرضه هذا مكن الاقتصاد من تمويل المشاريع التجارية والصناعية، وتشعب هذا التفكير في البلدان الانجلوسكسونية وساعد على ميلاد "المنظم" الذي هو العنصر الأساسي في نهضة النظام الرأسمالي في القرون المعاصرة.

ب – المرحلة الثانية :

تطور الرأسمالية الصناعية : كانت انجلترا (1760-1830) مصدر الثورة الصناعية التي اجتاحت عديد من الدول الأوروبية و أمريكا واليابان في فترات متفاوتة فانجلترا جمعت كل الخصائص الأساسية التي طبعت هاته الفترة التاريخية التي تعلق بمعطيات اقتصادية و ديمغرافية واجتماعية وفكرية علما ان عوامل الثورة الصناعية معقدة ومتداخلة لحد ان مؤرخي الحياة الاقتصادية اختلفوا في تحديد الأسباب الأساسية للتغيرات التي طرأت على الواقع الاقتصادي بمناسبة هذه الثورة ومن هنا يمكن تلخيص السمات الأساسية للثورة الصناعية في مايلي:

1.الاختراعات التقنية: تعتبر الاختراعات التقنية العلمية من الظواهر التي عرفتها بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهذه الاختراعات مكنت من استعمال وسائل تقنية جديدة زادت إنتاجية العمل بدخول الآلة ميدان الإنتاج وتعويض العنصر البشري وهذه الاختراعات تهتم كل القطاعات الصناعية وخاصة قطاع النسيج والصلب والطاقة وهنا يمكن ذكر بعض الاختراعات:

1-اختراع آلة لف الحرير من طرف لومب سنة 1716.

2-اختراع المكوك الطيار من طرف كي سنة 1733.

3-اختراع آلة الغزل من طرف اركوايت.

4-اختراع المنسج الآلي من طرف كرنايت سنة 1785.

هذه الاختراعات مكنت بريطانيا من تصدير إنتاج هذه الصناعة يكون عنصر تطوير كبير للتجارة الخارجية البريطانية وبالتالي عنصر التقدم الاقتصادي اما في ميدان صناعة الحديد والصلب نجد اختراع طريقة صناعة الصلب من الحديد والفحم من طرف إبراهيم داربي سنة 1735 واختراع طريقة لإذابة الحديد من طرف هونتسمان الذي أسس أول معمل للتعدين سنة 1750 أما في ميدان الطاقة فيعتبر اختراع الآلة البخارية من طرف جيمس وات سنة 1764 أهم حدث تقني وقع منذ القرن الثامن عشر وما يزال يمثل الطريقة الأكثر استعمالا في الصناعات ووسائل النقل.

2.الثورة الفكرية: تعتبر ثورة الفكرية التي عرفها العالم الأوربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر امتداد للإصلاحات

الدينية التي تحدثنا عنها وللتحولات التي عرفها القرن السادس عشر لكن الاتجاه الجديد الذي سلكه الفكر في هذه المرحلة الثانية كان اتجاها لانكي واعتبرت الحرية الشخصية مبدأ مقدس حيث اعتقد أندري بيتر في كتابه الأعمار الثلاث للاقتصاد سنة 55 إن مفهوم الحرية الشخصية الذي هيمن على الفكر الحديث يعتمد على ثلاث أسس:

الأساس الأول: الاعتقاد بقوة العقل البشري و بالمنطق فالإنسان لا يمكن أن يخضع إلا لمعطيات علمية ولقد كان ديكارت الفيلسوف الفرنسي أول من وضع أسس هذا المنهج العقلاني الذي سيطر على المجتمع المتقدم.

الأساس الثاني : هو الاعتقاد الراسخ في طيبوبة الإنسان العفوية من خلال تشبثه بالتفائل وعدم الرضوخ للواقع او الانسياق لتخمينات تشاؤمية.

الأساس الثالث: تقديس الفرد واعتباره محور الحياة الاجتماعية وتحريره من كل القيود حيث نجد أن الفلاسفة الفرنسيون روسو وفولتير وتشيسكو من المع رجال الفكر الذين عبروا عن هذه الايديولوجية التي عرفت التطبيق بالعنف في فرنسا بعد اندلاع الثورة سنة 1789 في حين تصاعد شيوعها بطريقة أكثر شمولاً واطل حدة في المجتمع البريطاني.

3.الإصلاح الزراعي : إن دراسة الحقبة التاريخية المتراوحة بين أواخر القرون الثامن عشر وأواخر القرن التاسع عشر نجد أنهم لا يهتمون إلا بوصف معالم الثورة الصناعية وينسون ان الفلاحة قد عرفت كذلك تغيرات كبرى خاصة في إنجلترا كانت سببا في من أسباب قيام صناعة عصرية ولقد مكن الإصلاح الزراعي في كل من إنجلترا و في كل البلدان التي عرفت طريق التقدم من إمداد الصناعة بمساعدات كبرى يمكن ان تلخص في:

1- كان من نتائج الإصلاح الزراعي تكوين قوة شرائية عند الفلاحين وإقبالهم على الاقتصاد النقدي الشيء الذي رفع من المنتجات الفلاحية.

2- أدى هذا الإصلاح من رفع الإنتاجية الزراعية وتحرير اليد العاملة التي استقطبتها الصناعة في أول مراحل نموها.

3 -ساعد ارتفاع مداخيل الفلاحين توجيههم للثروات التي جمعوها إلى استثمارات صناعية الشيء الذي جعل الفلاحة تلعب دورا بجانب التجارة دور ممول للصناعة.

فالدول التي دشنت انطلاقها الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان نفس التغيرات التي حدثت في الزراعة البريطانية هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الفلاحة كانت وستبقى دوما مصدرا من مصادر التنمية الصناعية.

4-النمو الديموغرافي : عرفت إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر تقدما ديمغرافيا بحيث أن عدد السكان في كل من إنجلترا وبلاد الغال ارتفع مرتين بين 1771 و 1831 وارتفع بأربع مرات بين 1800 و1914 (أربعون مليون مقابل عشرة ملايين) وقد نتج هذا النمو الديمغرافي عن ارتفاع في معدل الولادة (34% قبل 1750 و37% بين 1780 و1800) وانخفاض في معدل الوفيات بعد (30%) 1780 وخاصة بعد 1825 (22%) ولقد ساعدت هذه الوثبة الديمغرافية الكبرى على تدعيم الثورة الصناعية لأنها مكنت البلاد البريطانية من القوة البشرية التي تكون الطاقة المحركة الأولى للتقدم . إضافة إلى أن عوامل أخرى كان لها تأثير انتشار وسائل النقل في إنجلترا أواخر القرن الثامن عشر وعامل الهجرة إلى الولايات المتحدة وعامل الوحدة السياسية في ألمانيا 1870.

ج -المرحلة الثالثة : تطور الرأسمالية المالية: هذه المرحلة الثالثة هي امتداد للمرحلة الأولى بالنسبة لبريطانيا العظمى التي وصلت إليها في وقت كانت فيه البلاد الرأسمالية الأخرى ما تزال تخطو خطواتها الأولى نحو التصنيع فظهور قوات اقتصادية بعد 1870 داخل أوروبا وخارجها تنافس الاقتصاد البريطاني بحيث كانت قدرتها الصناعية تساوي 1870 32% من القدرة الصناعية العالمية في حين ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تملك 23% وألمانيا 13% وفرنسا 10% ويمكن تلخيص هذه الفترة في مايلي:

1. تطور المؤسسات البنكية والمالية والتي أخذت تلعب الدور التسييري للحياة الاقتصادية باعتبارها الممول الأساسي للمؤسسات الكبرى التي اضطرت لاستعمال القروض البنكية ولإصدار الأسهم حتى تتمكن من جمع الموارد المالية استجابة لمتطلبات النمو ولهذا وصفت رأسمالية هذه الفترة برأسمالية المالية ،وتعاطم نشاط ابناك كانت ابناك عائلات فأصبحت تساهم في كل الصناعات وانتشرت مكاتب ابناك الودائع و الابناك التجارية في كل الدول الرأسمالية.

2. لعبت بعض القطاعات دورا مهما في لوليد الطاقات الاقتصادية وتصعيد إمكانيات النمو وبعد أن كانت صناعة النسيج خاصة صناعة التعدين تشكلان القطاع المحرك للنشاط الاقتصادي انتقل هذا الدور بعد 1850 الى السكك الحديدية التي كانت سببا في اتساع الأسواق الداخلية سواء في الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة ثم إلى صناعات حديثة مثل السيارات و الميكانيكية والكيمائية حيث إنها أصبحت المقياس الأول للتطور الاقتصادي ثم وقع تغير كفي فيما يتعلق بالطاقة واستعمالها بعد بناء السدود وطاقة البترول التي انتشرت بسرعة على حساب طاقة الفحم التي كانت أساس النهضة في إنجلترا.

3. استيلاء لدول الرأسمالية على أراضي وخيرات البلدان الفقيرة وكان هذا من مظاهر نهاية القرن التاسع عشر وهذا المد الامبريالي جاء من طبيعة النظام الرأسمالي الذي يبحث على أسواق وأرباح وكان له اثر في العلاقات بين الدول الرأسمالية التي كانت تتسابق على المستعمرات وقد واكب المد الاستعماري تغلغل الشركات الكبرى التي أصبحت تستغل مشاريع المواد الأولية التي توجهها إلى صناعات الدول الامبريالية وأدى فتح قنال السويس من الأحداث الاقتصادية الكبرى التي طبعت هذه الفترة التاريخية لأنه مكن من ربط المستعمرات البعيدة بمراكز الهيمنة الأوروبية.

إن مرور الرأسمالية بالمرحل الثلاث التي ذكرناها واكب تحول في شكلها وفي أسواقها حيث كانت رأسمالية تزاميه فأصبحت رأسمالية احتكارية إلى أن وصلت إلى الشكل الذي نراه اليوم.

المطلب الثاني: التطورات الاقتصادية في القرن العشرين

إن التطور السريع لصيرورة وتتبع التحولات في النظام الرأسمالي ففي المراحل الأولى أي بعد الثورة الصناعية التي حدثت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لم يكن هناك من شك كما قال ماركس إن انتاجية الإنسان تعرضت إلى تغيرات عميقة فالتنظيم الصناعي والمفهوم الرأسمالي أديا إلى أن يبلغ إنتاج المصانع مستويات لم يبلغها في السابق أبدا.

فإذا تأملنا جيدا وجدنا انه مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهور كثيف لعمال الصناعة وهذا نتيجة للسلطة الواسع التي تمتع بها ومارسها الملاك أو الرأسماليون او ضعف سلطة البد العاملة في ظل النظام الرأسمالي ، وكذا للشروط القاسية التي فرضها هذا النظام على بعض الفئات الاجتماعية المحرومة، فالنظام الرأسمالي تعرض لأربع تطورات أولها ظهور النقابات المهنية التي ساهمت في موازنة السلطة بين أرباب العمل والعمال والثانية ظهور دولة الرفاه او ظهور الدولة الراعية state welfare التي تعود إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر في ألمانيا.

2. والعمال الثالث ظهر في الثلاثينيات وجزئيا نتيجة تأثير جون مايرند كينز وكتاباتة، فخلال القرن التاسع عشر وضمن القرن العشرين كانت الإشكالية الكبرى للرأسمالية زيادة حدة الأزمات التي تمثلت بتفاوت توسع و الكساد الاقتصادي وهو ما عرف بالأزمة الرأسمالية.

3. أما العامل الرابع وهو زوال الرأسمالية التقليدية وحل محلها الإداري او البيروقراطي الشركات الضخمة. إضافة إلى ذلك ان النظام الرأسمالي يقوم على أساس الملكية الفردية ولكن هذا الأخير لا يظل دون تغيير فهو عرضة لجملة مراحل متتابعة من التبدلات ففي المرحلة الأولى من الرأسمالية نجد صاحب المشروع بمفرده، ثم ظهرت الشركات بعد ذلك ظهرت طبقة المدراء المشاركين ومن ثم أصبحنا نجد أنفسنا أمام مزيج من ملكية الدولة وتدخل الدولة والشركات الكبيرة، فاعتقادنا بان هاته العوامل الأربعة والتي تم ذكرها قد ساهمت بشكل كبير في ضمان مستقبل الرأسمالية ذلك انه لم يكن تستمر في العيش لو احتفظ الرأسماليون بسلطتهم المطلقة على تحديد الأجور وشروط العمل ، لو أن الدولة الحامية والراعية أو دولة الرفاه لم توجد لو أن أزمات الكساد استمرت وتفاقت لو أن رجال الإدارة لم يحلوا محل الرأسماليون أما بعد الحرب العالمية الثانية نجد ان تطور الرأسمالية كان من خلال تسارع معدلات نمو الإنتاج الصناعي وبخاصة التجارة الخارجية حيث أدت لثالث أسباب رئيسية

الى تسارع معدلات التطور الاقتصادي أولها :الثورة العلمية والتكنولوجية ،وثانيا تعميم التقسيم الدولي للعمل ،أما الثالثة التنظيم التدخل الحكومي الاحتكاري المكثف للحياة الاقتصادية.

فتعبئة جميع موارد النظام الرأسمالي بهدف رفع وتأثير التطور الاقتصادي،والتخلص من حدة الهزات الاقتصادية والتناقضات الطبقية وما بين الدول الامبريالية وكان لابد أن يترك ذلك بصماته على طابع ظهور القوانين الداخلية للرأسمالية.

فالثورة العلمية والتكنولوجية غداة الحرب العالمية الثانية شملت جميع ميادين الاقتصاد ،فطبقت أساليب جديدة لإدارة الإنتاج وتحول العلم إلى قوة إنتاجية مباشرة وزيادة النفقات في البحث العلمي ،ومع تطبيق مبادئ الإدارة الحديثة وتسريع تجديد رأس المال الثابت ورفع إنتاجية العمل مع تمتع التقدم العلمي التقني باستقلالية ،أما السبب الأخر وهو تعميم التقسيم الدولي للعمل منذ أوائل الخمسينيات وما ارتبط به من توسيع سريع في التجارة الرأسمالية العالمية والتعاون الإنتاجي والمبادلات التكنولوجية بين الدول كعامل تسريع لمعدلات النمو الاقتصادي والتقدم العلمي والتقني فخلال (55-77) كانت التجارة الخارجية للبلدان الرأسمالية المتطورة تنمو بأكثر من مرة ونصف أسرع من الإنتاج الاجتماعي وبفضل توسع لنطاق التقدم العلمي والتقني ،كما تميزت العشرية الأخيرة بتوسع مطرد في التبادل العلمي والتقني بين البلدان ونمت تجارة البراءات والتراخيص بمعدل أسرع من التجارة الخارجية.

أما العامل الأهم الثالث الذي اثر على التطور الاقتصادي العام فهو التنظيم الحكومي الاحتكاري لاقتصاد بوسائل التدخلية المتعددة والمتنوعة وذلك بهدف الحد من تقلبات السوق وتعجيل معدلات التطور بصفة عامة ، وتخفيف النزاعات الاجتماعية ...مما لعب دورا معينا في التطور الاقتصادي للرأسمالية المعاصرة وذلك بتدخل الدولة لأنها قادرة على كل شيء.

الخاتمة:

من خلال ما قمنا بتقديمه من شروحات وتفاصيل حول محور البحث والذي تطرقنا فيه إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي وتطوره ومدى أهمية دراسته وما الفائدة من ذلك نخلص إلى أن تطور الاقتصاد الرأسمالي للدول لم يأتي من فراغ وإنما كان نتيجة تطورات وأحداث تاريخية منذ الأزمنة الغابرة فالالاقتصاد كما هو معروف هو أساس التقدم العام للبشرية وللمجتمعات ومحور تفسير للوضعيات التاريخية لهذه المجتمعات وهنا يطرح السؤال لماذا ندرس الاقتصاد ما سبب وجوده فهذا يؤدي بنا إلى الوصول إلى الإنسان وعلاقته المباشرة به من سد حاجياته وتلبية رغباته ومن خلال النشاط الاقتصادي الذي يقوم به الإنسان لاستخراج خيرات الطبيعة وتحويلها حتى تصبح صالحة لتستجيب لرغباته وإذا نظرنا للتغيرات التاريخية والتطورات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور أنظمة ساهمت في تطوير هاته الدول ونهضتها وكذا الاستفادة من الحقبات ومن اكتشاف مناطق وأسواق وكذا ما فعلته الأمم من أجل بقائها والحفاظ على اقتصادها من خلال الحروب الخارجية التي شنتها وبحثها عن أسواق ومستعمرات وجمعها لكل لمعطيات الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والتفكيرية إضافة إلى التنافس بين الدول حيث نلاحظ انتقال مراكز الإشعاع والتسيير الاقتصادي بين الدول المجاورة للبحر الأبيض المتوسط إلى الدول الأوربية المجاورة لبحر المانش وبحر الشمال هذا التنافس بين الدول المتقدمة والتي أعطت كل الاهتمام والأولوية من أجل الحفاظ على مصالحها وخاصة الاقتصادية منها حيث تمكنت من بناء اقتصاد رأسمالي بفضل الإمكانيات والتقنيات والطاقات البشرية وكذا بفضل توظيف البحث العلمي وشتى الوسائل للحفاظ على مكانتها الاقتصادية بين الدول.

المراجع

- القزوني (علي محمد تقي عبد الحسين)، الأزمان الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية: 08-89، 382 صفحة.
- دويدار (محمد حامد)، شهاب (وجدي محمود). الاقتصاد السياسي. بيروت: الدار الجامعية. 452 صفحة.
- متولي (هشام). الرأسمالية و الاشتراكية والتعايش السلمي، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى، تموز يوليو 1990. 264 صفحة.
- ولعلو (فتح الله). الاقتصاد السياسي. مدخل للدراسات الاقتصادية. لبنان، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى 1981.. 662 صفحة.